هل يمكن استعادة الانتقال الديمقراطي في السودان؟

Can Sudan's Democratic Opening Be Reopened?

الكاتب: إبراهيم البدوي و Ishac Diwan

ترجمة: مازن حاتم

تاريخ النشر: 21 / 12 / 2021م

مقدمة الترجمة:

أولا تجدر الإشارة لأن هذا المقال قد كتب قبل الاتفاق السياسي الذي تم توقيعه بين الفريق أول عبد الفتاح البرهان والدكتور عبد الله حمدوك. يناقش المقال التداعيات الاقتصادية للإجراءات التي اتخذها الجيش في الخامس والعشرين من أكتوبر والجدير بالذكر أن المقال يربط التعافي الاقتصادي ونجاح سياسات الحكومة الانتقالية باستمرارية وزيادة دعم المجتمع الدولي ويرى كاتب المقال بأن إجراءات الخامس والعشرين من أكتوبر تمثل تهديداً لجهود استقطاب الدعومات الأجنبية لحكومة السودان. ويبقى السؤال المطروح بعد الاتفاق السياسي هو إمكانية استعادة ثقة المجتمع الدولي اللازمة لتلقي المعونات فحتى الان يبدو موقف الدول المانحة مرحبا بالاتفاق لكنها لم تحسم مسألة استئناف المعونات المالية كالولايات المتحدة. ومن خلال النقاش المطروح في المقال ومواقف الأطراف المختلفة يطفو سؤال استقلالية القرار الاقتصادي للسودان على السطح فهل تستطيع القوى السياسية في السودان صنعة خطط اقتصادية دون الحاجة إلى إرضاء المانحين.

المقال:

لم يكن اتفاق تقاسم السلطة للعام ٢٠١٩ بين القادة المدنيين والعسكريين في السودان، والذي نص على الانتقال إلى نظام ديمقراطي بعد الإطاحة بديكتاتورية عمر البشير قطعاً سهل التنفيذ، ولكن بعد الانقلاب العسكري الذي وقع الشهر الماضي في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، فإن السؤال المطروح الآن هو ما إذا كانت الديمقراطية لا تزال ضمن الأجندة على الإطلاق.

لم يثق كلٌ من الجيش وقوى الحرية والتغيير، التي تمثل الثوار الذين أطاحوا بالبشير في أبريل ٢٠١٩، ببعضهم البعض منذ البداية، لكن لم يكن أمامهم خيارٌ سوى التنازل بعد الإطاحة به. فقد اشتبه قادة مدنيون بأن الجيش الذي ترأس أولاً مجلس السيادة الانتقالي، ليس لديه نية للتخلي عن السلطة بحلول منتصف الفترة الانتقالية (في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١) وفقًا للاتفاق الدستوري. إذ خُيِّر قادة الجيش بين الخوف من قوة الشارع أو الرغبة في حماية امتيازاتهم الاقتصادية مع منع معاقبتهم على جرائمهم السابقة.

دعا الفريق أول عبد الفتاح البرهان، قائد الجيش الذي قاد انقلاب ٢٥ أكتوبر، إلى استبدال حكومة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك بإدارة غير سياسية. إذ يقول بأنه لا يوجد تبرير لممارسة الأحزاب السياسية السيطرة على الحكومة، وهو الأمر الذي أدى -بحسب البرهان- إلى تقسيم البلاد وعرقلة التقدم الاقتصادي والسياسي. أيضاً توقع أن تكون المعارضة المحلية للانقلاب قابلة للإسكات ويرجع ذلك جزئيًا إلى انقسام قوى الحرية والتغيير، حيث انتقد بعض أعضائها الحكومة لعدم إحراز تقدم اقتصادي، كما أنه كان يعوّل على رد فعل دولي معتدل، مثل الرد الذي أعقب الانقلاب الدستوري للرئيس التونسي قيس سعيد في يوليو. لكنه كان مخطئًا في كلتا الحالتين؛ أعاد الانقلاب توحيد معارضي الحكم العسكري، وخرجت مظاهرات حاشدة في الخرطوم ومدن سودانية أخرى، واحتل ملايين الأشخاص من جميع الأعمار والخلفيات الشوارع وهددوا بشلِّ الاقتصاد حتى عودة التحول الديمقراطي. علاوةً على تمسك المجتمع الدولي بموقفه، بالإضافة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي أدان الانقلاب بشدة، وعلق الاتحاد الأفريقي عضوية السودان، وجمد أغلبية المانحين دعمهم المالي المُخصص للانتقال.

في الوقت الحالي، لا يزال الوضع السياسي في السودان متقلبًا رغم استمرار جهود الوساطة، حيث واجهت صفقة تقاسم السلطة صعوبات جمة، ولن يقبل أيٌّ من الأطراف العودة إلى الوضع السابق، فمن بين التحديات الرئيسية الثلاث للمرحلة الانتقالية: تعثرت إصلاحات قطاع الأمن،

ولا يزال يتعين على عملية السلام ضم بعض الجماعات المتمردة الرئيسية. بالمقابل، تم إحراز أكبر قدر من التقدم في الإصلاحات الاقتصادية، لكن محاولات معالجة هذه القضايا هددت مصالح الجيش، التي ضاعفت بدورها من شعور انعدام الأمن لدى الجنرالات. في البدء، قامت حملة لمكافحة الفساد في الكشف عن مخالفات في بعض الأنشطة التجارية للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع التي تهيمن على الاقتصاد. نتيجةً لذلك، علت الدعوات لإخضاع الشركات التي يسيطر عليها الجيش تحت إشراف الدولة بوتيرة متصاعدة. علاوةً على ذلك، كان هناك ضغط شعبي متزايد لمحاسبة مرتكبي مذبحة يونيو ٢٠١٩ لمحتجين الاعتصام في القيادة العليا للجيش في الخرطوم. يعتقد العديد من المعلقين أن هذه التطورات هي التي أدت إلى الانقلاب. ومما زاد من تعقيد الصورة، أن قوى الحرية والتغيير لم تعد صانع القرار المدني الوحيد بعد منح اتفاق جوبا لتقاسم السلطة في أكتوبر ٢٠٢٠ حركات التمرد السابقة دورًا بارزًا في السلطة.

بالرغم من تعقد هذه التحديات، فإن حلها ضروري من أجل تقدم عملية الانتقال. كإطلاق عملية تؤدي إلى دمج قوات الدعم السريع والميليشيات الأخرى في القوات المسلحة السودانية الموحدة، وتوسيع عملية السلام لتشمل حركات التمرد المستبعدة والمجتمعات التقليدية الأخرى سيجعل الوضع حيويًا أيضًا. من أجل أن تنجح مثل هذه الإصلاحات المثيرة للانقسام، سيكون من الضروري تحقيق نتائج اقتصادية أفضل.

حتى الآن، استمرت الإصلاحات الاقتصادية بخطى حثيثة بعد قيام حكومة حمدوك بتحرير وتوحيد سعر الصرف، وزيادة الإيرادات من الرسوم الجمركية. كما ساعد الإلغاء التدريجي للدعم السلعي المكلف على خفض العجز الحكومي إلى النصف كحصة من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إيرادات الدولة، إضافةً إلى ٥٠ مليار دولار من ديون السودان الخارجية في طريقها للإلغاء، وستوفر هذه الإجراءات في النهاية أموالًا كافية لبدء إعادة بناء الخدمات العامة، بما في ذلك شبكة أمان اجتماعي ممتدة، وتعزيز أنظمة الصحة والتعليم، التي انهارت خلال ما يقرب من ثلاثة عقود من سوء الإدارة الجسيم للبشير. لكن حتى الآن، وقعت تكلفة الإصلاحات على عاتق المواطنين الفقراء إلى حد كبير. وبدلاً من المكاسب الديمقراطية، شهد المواطنون السودانيون تسارع التضخم إلى ٣٦٦٪، وانكماش الاقتصاد للعام الثالث على التوالي، وزيادة نسبة الفقر المطلق، الأمر الذي أدى إلى تضاؤل الطبقة الوسطى. بالرغم من ظهور علامات على إحراز تقدم في الأشهر الأخيرة، مع تباطؤ التضخم وتوسع برنامج دعم الأسر الفقيرة، لكن الانقلاب يهدد بعكس

هذه المكاسب وإخراج عملية تخفيف الديون عن مسارها، مع عواقب اقتصادية مدمرة.

لتحقيق نجاح الانتقال، يحتاج السودان إلى دعم خارجي أكبر، وقد طلب حمدوك ١٣ مليار دولار للمساعدة في المرحلة الانتقالية التي مدتها ثلاث سنوات ، بينما يقدر صندوق النقد الدولي أن السودان بحاجة إلى تمويل بقيمة ٧,٢٥ مليار دولار على مدى العامين المقبلين للقضاء على تمويل الميزانية بالاستدانة من البنك المركزي وتعزيز الاحتياطيات، بالرغم من ذلك، أحدث مؤتمر للمانحين الأجانب في برلين في يونيو ٢٠٢٠ ، تعهد بمبلغ ١,٨ مليار دولار فقط - منها ٣٥٠ مليون دولار جاءت من الاتحاد الأوروبي ، و ٣٥٦ مليون دولار من الولايات المتحدة ، وجزء كبير من الباقي من البنك الدولي. من ناحية أخرى كان الدعم من دول مجلس التعاون الخليجي، العيني في الغالب، كبيرًا في عام ٢٠١٩، لكنه انخفض منذ ذلك الحين. ذهب التمويل حتى الآن إلى حد كبير نحو سداد متأخرات السودان وبدء عملية تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. على عكس الروايات الشائعة، ظلت التدفقات المالية إلى السودان صغيرة حتى الآن، حيث تم التعهد بحوالي ٨٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٢١. ونتيجة لذلك، فإن إجمالي النفقات الحكومية المدرجة في الميزانية لعام ٢٠٢١ هو ٢,٥ مليار دولار فقط - أي ما يعادل حوالي ٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي -لتعداد سكاني من ٤٥ مليون.

تدل المعارضة الواسعة للانقلاب على رفض الشعب السوداني للديكتاتورية العسكرية، كما تعد مراجعة اتفاقية تقاسم السلطة الآن ضرورة إذا كان الانتقال إلى الديمقراطية سيستمر لإعطائه فرصة للنجاح، والمزيد من الدعم المالي والسياسي الدولي السخي أمر حيوي للمساعدة في هذه العملية. فإذا لم يتم ترتيب المرحلة الانتقالية في السودان، فمن المرجح أن يعيد الجيش بناء تحالف سياسي إسلامي، مما يهدد بالعودة إلى الوضع الكارثي في البلاد قبل عام ٢٠١٩.